

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح رئيس الحكومة
المديرية العامة للوظيفة العمومية

الجزائر في 03 نوفمبر 2003

الرقم 29 / ك خ / م ع و ع / 2003

السيدة والسادة رؤساء مفتشيات الوظيفة العمومية

الموضوع : مراقبة القرارات الإدارية المتعلقة بتسيير المسار المهني للموظفين.
المرجع : المرسوم التنفيذي رقم 95 - 126 المؤرخ في 29 أبريل 1995 المعدل
للمرسوم التنفيذي رقم 66 - 145 المؤرخ في 02 جوان 1966 المتعلق بإعداد ونشر
بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تخص وضعية الموظفين.
- التعليم الوزاري المشتركة رقم 305 المؤرخة في 28 - 05 - 1995 المحددة
للعلاقات الوظيفية بين مصالح المديرية العامة للميزانية ومصالح المديرية العامة
للوظيفة العمومية، في إطار مهام الرقابة المنوطة بهما.
- التعليم رقم 888 المؤرخة في 25 / 09 / 1995 المتعلقة بالتقرير الثلاثي
لنشاطات مفتشيات الوظيفة العمومية.

لفت إنتباهي أن بعض مفتشيات الوظيفة العمومية لا تقوم بالتقييم الدوري مع
المراقبين الماليين وقابضي الضرائب في إطار تصفية الوضعيات محل طلب مراجعة
أو إلغاء من طرف مصالح الوظيفة العمومية.
طبقا للتعليم رقم 305 المؤرخة في 28 / 05 / 1995 المذكورة بالمرجع، تدرج

هذه العمليات في إطار إجراء متابعة دورية لمراقبة القرارات المتعلقة بتسيير المسار المهني للموظفين.

بالنظر إلى ما سبق، أذكركم بضرورة إجراء بالتنسيق مع المراقب المالي أو المحاسب العمومي للمؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية، تقييم دوري عن مدى تنفيذ طلبات المراجعة الصادرة عن مصالح الوظيفة العمومية.

في هذا الإطار، ينبغي السهر على توقيف الأثر المالي للقرارات غير القانونية، ابتداءً من تاريخ تبليغ طلب الإلغاء.

أطلب منكم إبلاغي بكل الصعوبات التي تعترضكم أثناء تطبيق هذه الإجراءات. أؤكد على التطبيق الصارم للتدابير التي تتضمنها هذه الرسالة المنشور.

عن رئيس الحكومة وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
ج. خرشى